موجز ممر هجرة الكفاءات

المغرب – ألمانيا

المهدي لحلو*، يوهانا أولمان** وهيلين شفينكن**

*: جمعية الهجرة الدولية(AMI) ، المغرب

**: معهد أبحاث الهجرة والدراسات الثقافية المتعددة (IMIS)، جامعة أوسنابروك

يوليوز 2026

يقدم هذا الموجز تحليلا لممر هجرة الكفاءات بين المغرب وألمانيا، موضحا كيف تطورت العلاقة الثنائية بين البلدين لتتحول إلى شراكة هيكلية ومؤسسية. ويخلص الموجز إلى أن هذا الممر قد انتقل من حركية غير رسمية قائمة على الشبكات إلى نموذج حوكمة مشتركة، يربط بين مسارات الهجرة النظامية للكفاءات وأهداف ألمانيا وأوروبا المتعلقة بالعودة وإعادة القبول. وعلى الرغم من تزايد حركة تنقل الكفاءات، أصبح المغرب سنة 2025 أول بلد أفريقي من حيث عدد عمليات الترحيل من ألمانيا. ورغم طموح التعاون القائم، لا تزال هناك عوائق ومخاطر مستمرة مرتبطة بهجرة الأدمغة. ويختتم الموجز بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتخطيط والممارسات العملية.

يندرج هذا الموجز المتعلق بممر هجرة الكفاءات ضمن سلسلة المنشورات المقتضبة التي يصدرها مشروع Link4Skills ، والتي تتناول مسارات تنقل اليد العاملة والكفاءات بين مجموعة مختارة من البلدان في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية. واستنادا إلى تقارير المشروع الأوسع نطاقا حول ممرات هجرة الكفاءات، تقدم هذه الموجزات تحليلات مركزة لديناميات الهجرة والأطر السياساتية والممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه حركة تنقل الكفاءات، وذلك بهدف دعم مسارات هجرة عادلة ومستدامة ومفيدة لجميع الأطراف.

http://link4skills.eu

حصل مشروع Link4Skills على تمويل من برنامج Horizon للبحث والابتكار التابع للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية المنحة رقم 101132476

1. ملخص تنفيذي

تعود العلاقات المغربية الألمانية في مجال هجرة اليد العاملة إلى نظام «العمال الوافدين» الذي اعتمدته ألمانيا في فترة ما بعد الحرب (1963–1973). بعد ذلك، استمرت تدفقات الهجرة، مما أدى إلى ترسيخ وجود جالية مغربية مستقرة في ألمانيا. ومؤخرا، ازداد اهتمام الشباب المغاربة بألمانيا كوجهة للهجرة، بحثا عن فرص عمل وتكوين في الخارج. كما ارتفع عدد المهاجرين ذوي الكفاءات بشكل مطرد، وإن كان ذلك انطلاقا من قاعدة متواضعة نسبيا، وذلك رغم الجهود الحكومية الكبيرة المبذولة لإنشاء مسارات وبرامج هجرة منظمة.

لمواجهة النقص الهيكلي في اليد العاملة المحلية، استثمرت الحكومة الألمانية في الآونة الأخيرة في قنوات هجرة العمالة المنظمة والقانونية، لا سيما في قطاعات الرعاية الصحية والضيافة والبناء والحرف المهنية. وفي هذا السياق، تعززت الحكامة الثنائية لهجرة عمالة الكفاءات ضمن الممر المغربي الألماني. والجدير بالذكر هنا أن هذه المبادرات السياسية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح سياسات العودة وإعادة القبول الأوروبية والألمانية. فبينما تشجع الحكومة المغربية المسارات القانونية لهجرة الكفاءات لمواطنيها نحو الخارج، تسعى الحكومة الألمانية في الوقت نفسه إلى سد العجز في الكفاءات من خلال هجرة اليد العاملة وتعزيز آليات العودة.

منذ سنة 2022، عززت ألمانيا الإطار المعتمد لديها لتنفيذ قرارات الترحيل، مما أدى إلى ارتفاع حاد في عمليات الترحيل، من حوالي 13.000 عملية في سنة 2022 إلى ما يقرب من 22.800 عملية في سنة 2025.[1] وتصدر المغرب سنة 2025 قائمة الوجهات الأفريقية الرئيسية للمرحلين من ألمانيا، حيث أعيد 785 مواطنا مغربيا. ويمثل هذا التطور انتقالا من نموذج استقدام ظرفي نسبيا إلى شراكة أكثر هيكلة ومأسسة، تندرج ضمن إطار الحكامة الأوروبية الأوسع في مجال الهجرة.

تعكس العلاقات الثنائية المعززة، واتفاقيات الاستقدام، وشراكات تنقل الكفاءات التي أطلقت في السنوات الأخيرة، تجربة رائدة في تطوير ممرات هجرة الكفاءات بشكل مشترك. وتؤكد المؤسسات الحكومية في كلا الجانبين على المصالح والالتزامات المتبادلة الرامية إلى إرساء إطار أكثر تنظيما لتدبير الهجرة، يراعي خصوصية القطاعات والمهن، ويستند إلى هياكل مؤسساتية واضحة. وتهدف برامج مثل THAMM Plus إلى تقاسم المسؤولية، وتطوير المهارات، وحماية مصالح كلا الاقتصادين بالإضافة إلى مصالح المهاجرين أنفسهم. ومن خلال هذه المبادرات، يسعى الفاعلون في القطاع العام إلى تحويل وتوسيع الممر القائم من ممر تتسم قنواته بالطابع الفردي والقائم على الشبكات، إلى إطار حديث موجه نحو الكفاءات وقائم على الشراكة، يتميز بمسارات منظمة وقانونية ومنافع متبادلة.

الرسائل الرئيسية

- تشجع كل من ألمانيا والمغرب الهجرة المنظمة لليد العاملة في قطاعات البناء، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وغيرها من التخصصات المهنية.
- جعلت ألمانيا هذه البرامج المتعلقة بهجرة اليد العاملة مشروطة بتعاون المغرب في قبول المهاجرين العائدين.

[1] https://mediendienst-integration.de/fluechtlinge/abschiebungen/wie-viele-abschiebungen-und-freiwillige-ausreisen-gibt-es/

- تظل المبادرات الحالية لشراكات الهجرة والكفاءات، والتي تحمي حقوق المهاجرين وتوفر فرص عمل قانونية وتعالج الفجوات في سوق العمل الألماني، محدودة من حيث أعداد العمال المشاركين فيها.
- في المقابل، يهاجر كثير من ذوي الكفاءات عبر قنوات استقدام خاصة، تتم بوساطة وكلاء توظيف يتواجدون بشكل أساسي في المغرب.
- تسعى شراكات تنقل الكفاءات التي أطلقت ضمن هذا الممر إلى إرساء أطر عمل ونتائج أكثر نفعا للطرفين في مجال تنقل ذوي الكفاءات، بينما تواصل القنوات الخاصة (التي تنطوي غالبا على ممارسات غير أخلاقية) هيمنتها، ويظل تدفق الكفاءات متقلبا.

2. ديناميات الهجرة

يتسم الشعب المغربي بحركية كبيرة في مجال الهجرة. ففي سنة 2024، شكل المهاجرون المغاربة أكبر جالية مغاربية في الخارج بنحو 3,6 مليون مغربي. وقد أدى ذلك إلى تغير في كفاءات المهاجرين خلال السنوات الأخيرة. وتعود علاقات هجرة اليد العاملة المغربية الألمانية إلى أوائل سبعينيات القرن الماضي، عندما كان يتم استقدام المغاربة للعمل في ألمانيا بشكل أساسي في قطاعي التعدين والصناعة. وبعد انتهاء برامج الاستقدام الحكومية، لم تتوقف تدفقات الهجرة، بل استمرت عبر إعادة لم شمل الأسر وهجرة الطلبة. وقد أسهمت هذه التطورات في ترسيخ وجود جالية مغربية مستقرة في ألمانيا.[2] وفي الوقت الحاضر، يتأثر هذا الممر بشكل ملحوظ بالأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها منظمات وجمعيات مغاربة المهجر، سواء المدنية منها أو الخاصة. وبالمقارنة مع ممرات الهجرة الناشئة الأخرى، تمثل الجالية المغربية بالخارج موردا مهما، لكنه لا يزال متجاهلا، لتطوير الكفاءات المشتركة بين البلدين، وتعزيز بناء القدرات، ونقل المعرفة، ودعم الابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال.

تشير التقديرات الحالية إلى أن ما يقرب من 103.000 شخص يحملون الجنسية المغربية يقيمون في ألمانيا. وقد ظل عدد المغاربة الحاصلين على اللجوء في ألمانيا محدودا تاريخيا، سواء بالمقارنة مع الجنسيات الأخرى المستفيدة من اللجوء، أو بالمقارنة مع أعداد المغاربة في دول استقبال أخرى مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا.

شهدت الهجرة المغربية إلى ألمانيا خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مطردا، إذ انتقل عدد المهاجرين من 5.068 شخصا في سنة 2013 إلى 12.488شخصا في سنة 2024. واحتل المغرب المرتبة الثانية بين الجنسيات غير الألمانية من حيث عدد المتدربين المهنيين في ألمانيا سنة 2023، حيث بلغ عددهم 1.425 متدربا، أي ما نسبته 15,8%، بعد فيتنام (2.650 متدربا). وينعكس هذا التوجه على أرض الواقع، حيث يظهر الشباب المغاربة اهتماما متزايدا بمتابعة التكوين المهني في قطاعات مثل الرعاية الصحية .وينظر إلى هذه المسارات الجديدة باعتبارها فرصة قانونية جذابة للوصول إلى أوروبا.

يستمر لمّ شمل الأسر في الاضطلاع بدور مهم في الهجرة المغربية، إذ يشير واحد من كل خمسة مهاجرين مغاربة إلى لمّ شمل الأسرة أو الزواج باعتباره سببا للهجرة، وذلك حسب البحث الوطني حول الهجرة الدولية الذي أنجزته المندوبية السامية

[2] تتركز الجالية المغربية في ألمانيا بشكل ملحوظ في منطقة الراين–ماين، وفي عدد من المراكز الحضرية، مثل فرانكفورت ودوسلدورف ودورتموند وكولونيا.

للتخطيط في المغرب خلال الفترة 2018-2019، غير أنه لا تتوفر معطيات مفصلة توضح توزيع هذه النسبة حسب بلد الوجهة. وفي هذه الحالة، لا يعتمد التنقل على الكفاءات الفردية للمهاجرين. كما يتسم هذا الممر بحركية دائرية مرتفعة نسبيا، حيث يقرر المهاجرون الذين أقاموا في ألمانيا بصفة مؤقتة للدراسة أو التكوين أو العمل العودة إلى بلدهم، أو إنشاء مقاولات أو منظمات عابرة للحدود.

3. السياسات والاتفاقيات

خلال السنوات الأخيرة، عزز المغرب وألمانيا تعاونهما الثنائي في مجال هجرة الكفاءات والعودة من خلال إضفاء طابع

مؤسساتي أكبر على أطر الهجرة، واتفاقيات الاستقدام، وشراكات تنقل الكفاءات. وتظهر بيانات المقابلات التي أجريت في إطار مشروع Link4Skills إلى أن الجهات المعنية، مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) في المغرب، والوكالة الاتحادية الألمانية للعمل(BA) ، تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة، تشمل تسهيل التنقل القانوني لليد العاملة، ودعم إدماج المهاجرين ذوي الكفاءات في ألمانيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بشأن إعادة المهاجرين غير النظاميين من قبل بعض الجهات الفاعلة الحكومية. وفي الوقت نفسه، لا تزال قضايا الهجرة، ولا سيما سياسات العودة، موضوعا حساسا سياسيا ومحل جدل في ألمانيا.

تعد المجموعة المشتركة الدائمة للهجرة (PMMG) نموذجا رئيسيا للتعاون الثنائي بين البلدين، وقد تأسست سنة 2024 بمبادرة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية.[3] وتوفر هذه المجموعة منصة للتنسيق المشترك بشأن الهجرة، والتنقل القانوني، وإدارة الحدود، وعودة المهاجرين. كما يحظى الحوار السياسي بدعم إضافي من خلال الحوار الاستراتيجي المتعدد الأبعاد بين المغرب وألمانيا، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يوليها كلا البلدين لقضايا الهجرة، فضلا عن التعاون في مجالات الأمن والثقافة والاقتصاد والتنمية.

تعززت العلاقات الثنائية ***بشكل كبير*** من خلال اتفاقية التعاون في مجال الهجرة الموقعة سنة 2024، والتي تهدف إلى تسهيل هجرة اليد العاملة مع التصدي في الوقت ذاته للهجرة غير النظامية.[4] وتتضمن الاتفاقية تعزيز التعاون في مجالات التحقق من الهوية، وإجراءات العودة، وتوفير المسارات القانونية للعمال ذوي الكفاءات، فضلا عن سياسات العودة. وبالمثل، يركز إعلان النوايا لسنة 2023 بشأن الهجرة والأمن والعودة بين وزارتي الداخلية على التعاون في إدارة الهجرة والحدود، وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين، وتحسين إجراءات الإعادة إلى الوطن. وتكمل مراكز الهجرة والتنمية (ZME) هذه المبادرات من خلال ربط حوكمة الهجرة بتقديم الدعم في مجالي العودة وإعادة الإدماج.

وتجسد هذه المبادرات مجتمعة الترابط الوثيق، فضلا عن التوازن المعقد، بين هجرة اليد العاملة وسياسات العودة في ممر الهجرة بين المغرب وألمانيا. بالنسبة للحكومة الألمانية، تساهم شراكات تنقل الكفاءات في معالجة نقص اليد العاملة مع دعم أهداف أوسع لتدبير الهجرة، بما في ذلك العودة القسرية أو العودة أو الطرد بعد التوقيف (وهي ظاهرة تصاعدت

[3] https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/2770042-2770042
[4] https://www.bmi.bund.de/SharedDocs/pressemitteilungen/EN/2024/01/marokko.html

حدتها بين ألمانيا والمغرب منذ نهاية سنة 2016). أما بالنسبة للمغرب، فتتيح هذه الشراكات فرصا إضافية للتنقل القانوني لمواطنيه. وبذلك يمثل هذا الممر نموذجا للتعاون المتزايد في مجال هجرة الكفاءات، الذي يتسم بطابع مؤسسي متنام ويخضع لحوكمة مشتركة، رغم استمرار التوترات السياسية وتباين السياسات المعتمدة.

THAMM Plus

ويجسد برنامج THAMM Plus (نحو مقاربة شمولية لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقلها في شمال أفريقيا) هذه المقاربة بدرجة أكبر. ويمول البرنامج بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية(BMZ) ، ويهدف إلى دعم حوكمة هجرة اليد العاملة والتنقل بين شمال أفريقيا وأوروبا (المرحلة الأولى: 2019-2024؛ المرحلة الثانية: 2023-2027). ويمول الاتحاد الأوروبي البرنامج، الذي يضم مشاريع في المغرب وتونس ومصر، بمبلغ 5.375.000 دولار.[5] وقد استقطب برنامج THAMM Plus 509 مشاركا في الفترة ما بين فبراير 2019 ويناير 2025.[6]

تتمثل الركائز الأربع للبرنامج في: 1) اختبار آليات تنقل آمنة ومستجيبة للطلب، ومواءمة الأطر التنظيمية العابرة للحدود؛ 2) نشر الدروس المستفادة من المشاريع التجريبية؛ 3) تطوير أدوات تحليلية لحوكمة الهجرة؛ 4) تعزيز القدرات المؤسسية، وأنظمة التأهيل، والتعاون بين المؤسسات، وتبادل المعارف والخبرات. وتشمل الفئات المستهدفة مؤسسات سوق العمل، والمهنيين والمتدربين المغاربة في مهن مثل الأشغال الكهربائية، والميكاترونيك، والضيافة، وصناعة المعادن. أما الأنشطة فتشمل بناء شبكات التواصل بين الجهات المعنية، وتنظيم فعاليات الاستقدام ومعارض الشغل، والاعتراف بالكفاءات ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل. وفي إطار هذا البرنامج، تمثل الشراكة المحلية بين جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (المغرب) وولاية ساكسونيا السفلى (ألمانيا) نموذجا للتعاون متعدد المستويات ومتعدد الأطراف في مجال هجرة الكفاءات.[7]

يعزز برنامج THAMM Plus الاستقدام المستدام والمؤسسي والقائم على قطاعات اقتصادية ومهن محددة. وبالنسبة إلى الحكومة المغربية، تشمل أهداف البرنامج الاستفادة من التحويلات المالية لمواطنيها في الخارج، وتخفيف الضغوط على سوق الشغل والتكوين المهني، وترسيخ آفاق طويلة الأجل لتداول الكفاءات والتكنولوجيا وعودتها. ووفقًا للمعلومات الرسمية، فقد نظّم برنامج THAMM Plus أكثر من 15 دورة تدريبية لفائدة الجهات المعنية حول الاستقدام المنصف، ودعم إعداد استراتيجية وطنية وخطة عمل بشأن الهجرة الدولية للكفاءات.[8] أما بالنسبة للحكومة الألمانية، فيمثل المغرب شريكا جذابا بفضل قربه الجغرافي وقاعدته المتنامية من الشباب ذوو الكفاءات والمتحفزين، الذين يبدون اهتماما متزايدا لتعلم اللغة الألمانية والاستثمار في مسار الهجرة نحو ألمانيا.

في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الاستمرار في هجرة الكفاءات إلى إحداث نقص في اليد العاملة في قطاعات حيوية وأساسية لتنمية المغرب. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى شراكات الاستقدام التي تربط المملكة بعدد من الدول الأوروبية، فضلا عن مواجهتها بالفعل نقصا في الكفاءات في قطاعات الصحة والخدمات العمومية والهندسة ومجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM) ، بما في ذلك الأمن السيبراني. وفي هذا السياق، يهدف برنامج

[5] https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/towards-holistic-approach-labour-migration-governance-and-labour-mobility-0

[6] https://dserver.bundestag.de/btd/21/023/2102396.pdf

[7] https://aljihapost.com/english/tangier-tetouan-al-hoceima-region-lower-saxony-seal-partnership-on-migration-investment/

[8] https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-04/THAMM%20Key%20achievement%20-%202019-2023.pdf

THAMM Plusإلى إرساء نظام مرن لحوكمة الاستقدام من خلال إحداث مجموعات عمل مشتركة ودائمة، تكون قادرة على تكييف عمليات الاستقدام في مهن محددة أو تعليقها مؤقتا كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويأخذ هذا النهج بعين الاعتبار دور المغرب المزدوج كبلد أصل وعبور ووجهة للمهاجرين، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين تنقل اليد العاملة الدولية واحتياجات القوى العاملة الوطنية، من خلال تعزيز سياسات استقدام تقوم على الأولويات القطاعية ومعطيات موثوقة حول سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تم إرساء تعاون رسمي بين المعهد الاتحادي الألماني للتكوين المهني(BIBB) ، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) ، ومن الجانب المغربي كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات(ANAPEC) ، إلى جانب وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (MIEPEEC). ويركز هذا التعاون على تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالاعتراف بالكفاءات، وتبسيط إجراءات الاعتراف وضمان شفافيتها، وتعزيز القدرات المؤسسية، وإرساء شبكات تعاون عابرة للحدود.[9]

4. الممارسات الجيدة

الحوار المؤسسي: تم إرساء تعاون سياسي وتقني وثيق ومنتظم بين الوزارات والوكالات المعنية في كلا البلدين. وعلى خلاف أساليب تدبير الأزمات أو الترتيبات التي تتم على أساس كل حالة على حدة، يشكل هذا الإطار المؤسسي شرطا أساسيا للتخطيط الاستراتيجي المشترك للقوى العاملة، بما يضمن إمكانية التنبؤ المتبادل وتوفير آليات الحماية والضمان.

إصلاحات التكوين المهني ومبادرات تنمية الكفاءات المشتركة: يتوقع أن يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في ***ملاءمة*** التكوين المهني بالمغرب مع احتياجات سوق العمل الألمانية، بما من شأنه تيسير هجرة الكفاءات وتبسيط إجراءاتها. وتبدي المؤسسات المغربية اهتماما كبيرا بنظام التكوين المهني المزدوج المعتمد في ألمانيا، والذي يجمع بين التدريب التطبيقي والتعليم النظري.

إصلاحات الاعتراف بالكفاءات والمفاوضات المشتركة: يتواصل التنسيق والتفاوض بشكل وثيق بشأن سبل تيسير إجراءات الاعتراف بالكفاءات وتبسيطها. ويتطلع الجانب المغربي إلى حلول عملية قابلة للتعميم على نطاق أوسع، وتتجنب مخاطر التراجع في المستوى المهني، والاستغلال، والحرمان من الحقوق القانونية والاجتماعية. أما الجانب الألماني، فقد أطلقت فيه إجراءات اعتراف جزئي بالكفاءات وشراكات للاعتراف المتبادل، غير أن هذه الآليات تواجه تحديات هيكلية (انظر 5).

تنقل الطلبة وسبل الحصول على وظائف: أصبحت ألمانيا وجهة جذابة بشكل متزايد للطلاب المغاربة. وبالنسبة للراغبين في البقاء هناك، أضحى من الضروري تسهيل الانتقال القانوني من تأشيرة الدراسة إلى تأشيرة العمل. وقد أصبحت الهجرة بغرض الدراسة والتكوين المهني استراتيجية رئيسية لدى الشباب المغربي لتجنب إجراءات الاعتراف بالكفاءات المعقدة والمكلفة ***والبيروقراطية غير*** الشفافة مع السلطات الألمانية.

[9] https://www.bibb.de/en/218897.php

5. مجالات التحسين

توسيع مرافق التكوين اللغوي العمومي في مختلف أنحاء المغرب: في حين شهدت مدارس اللغات الخاصة توسعا سريعا في المغرب خلال السنوات الأخيرة، لا يزال الوصول إلى تكوين لغوي عالي الجودة وبكلفة معقولة محدودا، ولا سيما في المناطق القروية ***والمدن الصغيرة*** . وغالبا ما تكون امتحانات اللغة مكلفة وتجرى حضوريا فقط، مما يشكل **عائقا آخر** أمام المرشحين ذوي الإمكانيات المالية المحدودة أو الذين يواجهون صعوبات في التنقل. ومن شأن إدماج برامج تعليم اللغة الألمانية ضمن المناهج العادية للتكوين المهني أو برامج التعليم العالي أن يوفر فرصا مهمة للخريجين والطلبة المهتمين بمتابعة التكوين أو البحث عن فرص شغل في ألمانيا.

تبسيط إجراءات **الإعتراف بالكفاءات واعتماد** آليات الاعتراف القائمة على الأفواج أو المجموعات: ترى الجهات المعنية المغربية أن نظام تقديم الطلبات الألماني، القائم على معالجة كل حالة على حدة، غير فعال ومرهق ويستغرق وقتا طويلا دون مبرر. ومن شأن اعتماد آليات قائمة على الأفواج (Cohorts) أو المجموعات (Clusters) أن يسهل هذه العملية بشكل كبير. ووفقا لهذا النهج، يمكن تقييم جميع الخريجين القادمين من نفس مؤسسة التكوين المهني (البرنامج الدراسي) أو من مؤسسة التعليم العالي استنادا إلى اتفاقيات مبرمة بين المؤسسات التعليمية المغربية والسلطات الألمانية المختصة بالاعتراف بالكفاءات أو الغرف المهنية.

تعزيز فرص التنقل الدائري (Circular Mobility) : يمكن بذل جهود أكبر لتعزيز المسارات التي تسهل العودة إلى المغرب، ونقل الكفاءات، والاستثمار المنتج في الكفاءات والتنمية الاقتصادية في المغرب. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز إمكانية تحويل حقوق الحماية الاجتماعية والاستفادة منها بين البلدين من خلال تحسين الاتفاقيات الثنائية وتعزيز التعاون الإداري. كما تتأثر مخرجات برامج الهجرة الدائرية بأشكال أوسع من التبادل الثقافي والتعاون المؤسسي، وهو ما يستدعي تشجيع هذه المبادرات وتوسيع نطاقها، بما يسهم في تعميق التفاهم المتبادل وترسيخ شراكات طويلة الأمد في مجال الحركية.

مأسسة شراكات تنقل الكفاءات وتعزيز الحوكمة المتوازنة: يتطلب ضمان تحويل إنجازات المبادرات التجريبية إلى آليات دائمة للتعاون الثنائي التزاما سياسيا وماليا مستداما. وبدلا من أن تظل هذه الشراكات محصورة في إطار المشاريع، ينبغي إدماجها في هيكل حوكمة ممرات هجرة اليد العاملة من خلال حوار مؤسسي منتظم بين المغرب والدول الشريكة، بما في ذلك ألمانيا . وينبغي أن يتناول هذا الحوار استشراف سوق الشغل، والاحتياجات القطاعية للاستقدام، والاعتراف بالمؤهلات، والتعليم والتكوين المهني، وحماية المهاجرين، والاندماج الاجتماعي، وتقييم أثر الهجرة على سوقي الشغل في البلدين. كما ينبغي له أن يدعم المبادرات المشتركة في تطوير الكفاءات، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الاقتصادي الأوسع نطاقا . ومن شأن ترسيخ هذه الآليات ضمن أطر ثنائية طويلة الأمد أن يسهم في ضمان استجابة حركية اليد العاملة للاحتياجات الاقتصادية المتغيرة، مع حماية الرأسمال البشري للمغرب ودعم أولوياته التنموية الوطنية، وبالتالي تحقيق نتائج أكثر توازنا ومنفعة متبادلة لكلا البلدين.

تعزيز معلومات ما قبل المغادرة وآليات حماية المهاجرين: يفتقر العديد من العمال المغاربة إلى المعلومات الكافية بشأن إجراءات الاستقطاب، وظروف العمل، ومتطلبات المؤهلات، والحقوق الاجتماعية . ومن شأن وضع برامج توجيهية شاملة

قبل المغادرة أن **يهيئ** المهاجرين **للاستعداد** بشكل **أفضل لو اقع** العيش والعمل في الخارج. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج معلومات حول حقوق العمال، والضمان الاجتماعي، والسكن، والتكيف الثقافي، وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات أو الاستغلال. كما يعد تعزيز مراقبة ممارسات الاستقدام ضروريا لجعل عمليات هجرة اليد العاملة أكثر أخلاقية وشفافية.

البيانات والمراجع

يستند هذا الموجز حول ممر الهجرة إلى مقابلات أجريت خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى غشت 2025. وبالنسبة لممر هجرة الكفاءات بين المغرب وألمانيا، أجرى فريق مشروع Link4Skills المغرب-ألمانيا، ما مجموعه 34 مقابلة مع خبراء، من بينها 15 مقابلة خاصة بهذا الممر تحديدا. وشملت هذه المقابلات، على المستوى السياسي، صناع القرار، والسياسيين، والمسؤولين التنفيذيين أو الموظفين في الإدارات والوزارات والمؤسسات أو الوكالات على مختلف المستويات الحكومية، بالإضافة إلى الممارسين والأطراف المعنية بالتنفيذ، بما في ذلك وكالات التشغيل والاستقدام العمومية أو الخاصة، ومراكز التكوين اللغوي أو المهني، والمؤسسات المنفذة، والغرف المهنية، والنقابات العمالية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وجاليات المهاجرين وجمعيات العائدين، فضلا عن أرباب العمل والشركات. وقد توجت هذه البيانات بوثائق وإحصاءات ودراسات ذات صلة.

المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) .(2026) . تقرير الهجرة الصادر عن الحكومة الاتحادية الألمانية لسنة 2024. https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/DE/Forschung/Migrationsberichte/migrationsbericht-2024.pdf?__blob=publicationFile&v=16

بيلحاج، كاريما، مهدي لالو، يوهانا أولمان، وهيلين شوينكن. 2026. المغرب-ألمانيا. تقرير ممر المهارات في مجال الهجرة. سلسلة أوراق عمل Link4Skills. https://link4skills.eu/wp-content/uploads/2026/09/L4S_WPap19_MA-DE_CorridorReport.pdf

مجلس الاتحاد الأوروبي .(2013) . الإعلان المشترك بشأن إرساء شراكة للتنقل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء .بروكسل،3 يونيو2013. eu-council-eu-morocco-mobility-partnership-6139-add1-rev3-13.pdf

البوندستاغ الألماني (البرلمان الاتحادي الألماني) .(2026) . رد الحكومة الاتحادية على السؤال البرلماني الموجز المقدم من النائبة كلارا بونغر وكتلة حزب اليسار (Die Linke) . الوثيقة البرلمانية رقم 3625/21، 11 فبراير 2026. https://dserver.bundestag.de/btd/21/041/2104103.pdf

أولمان، يوهانا (2026): «شراكات تنقل المهارات: نموذج واعد للهجرة العمالية أم توسيع نطاق استخراج الموارد تحت مظهر جديد؟» ورقة عمل IMIS رقم 25. معهد أبحاث الهجرة والدراسات بين الثقافات (IMIS) التابع لجامعة أوسنابروك. أوسنابروك: IMIS. https://doi.org/10.48693/967

مؤسسة التكوين الأوروبية (ETF) .(2021) . الكفاءات والهجرة حسب البلد: بطاقة تعريفية عن المغرب.

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2022-05/ETF%20Skills%20and%20Migration%20Country%20Fiche%20MOROCCO_2021_EN%20Final.pdf

المندوبية السامية للتخطيط، المغرب. (2020). نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019،

الأمم المتحدة .(2024) .مخزون المهاجرين الدوليين لسنة 2024: مصفوفة الهجرة الثنائية .إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان.
https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

" Statista " .(2026) . عدد الأجانب من أصل مغربي المقيمين في ألمانيا خلال الفترة من 2011 على 2024،
https://de.statista.com/statistik/daten/studie/558677/umfrage/in-deutschland-lebende marokkaner/
(04.06.2026)

حول مشروع Link4Skills

يعد Link4Skills مشروعا بحثيا ممولا من الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى معالجة التحدي العالمي المتمثل في نقص الكفاءات وعدم التوافق بينها وبين احتياجات سوق الشغل، من خلال تطوير حلول مبتكرة ومستدامة تعزز الاستخدام العادل للكفاءات وتبادلها بين مختلف القارات.

ويسعى المشروع، مع التركيز على أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا، إلى سد الفجوة بين العرض والطلب على الكفاءات، وذلك من خلال تسهيل إعادة تأهيل الكفاءات ورفع مستواها، وتعزيز الأتمتة، وتشجيع الهجرة باعتبارها أحد الخيارات المتاحة في مجال السياسات.

يعمل مشروع Link4Skills على إرساء بيئة تشاركية وشاملة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، وذلك من خلال إشراك مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، بمن فيهم صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الحكومية الدولية، وصناع القرار على المستويين الوطني والمحلي، ومنظمات أرباب العمل، ومنظمات العمال، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتطوير المشترك.

منسقة المشروع : البروفيسورة إيزابيلا غرابوفسكا (Izabela Grabowska).

تقع المسؤولية الكاملة عن هذا المنشور على عاتق المؤلفين وحدهم، ولا يتحمل الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية عن أي استخدام قد يستفاد به من المعلومات الواردة فيه.

هذه الوثيقة متاحة للتحميل على الرابط التالي: http://link4skills.eu

يوليوز2026

حصل مشروع Link4Skills على تمويل من برنامج Horizon للبحث والابتكار التابع للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية المنحة رقم 101132476